Photo by Annabelle Avril / WECF

مؤتمر الأطراف 27: مطالب بعالم عادل جندريًا ومناخياً

مطالب جماعية من الجماعة المعنية بالنساء والجندر إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ

.

بصفتنا نسويات، ومناصرات للمساواة الجندرية ولحقوق النساء من جميع أنحاء العالم -بقيادة مدافعاتالخطوط الأمامية والسكان الأصليين والقياديات الشعبيات- فقد حدّدت الجماعة المعنية بالنساء والجندر أدناه مطالبنا الأساسية لنتائج مؤتمر الأطراف 27. وكما هو الحال دائماً، نتمسّك بأنّه ما من عدالة مناخية بدون عدالة جندرية وإعمال حقوق الإنسان. وإنّنا نقف إلى جانب المجتمعات في الخطوط الأمامية والمدافعين/ات عن البيئة في كل مكان، الّذين تبيّن أصواتهم وأفعالهم القيادة الحقيقية اللازمة لمواجهة الأزمات المناخية.

أوّلاً وقبل كل شيء، يعَد مؤتمر الأطراف 27 لحظة حيويّة للقيادة الأفريقية، وخاصّة القيادة النسوية الأفريقية، في تكوين النداءات من أجل العدالة المناخية والمطالبة بها. وعلى هذا النحو، تُعلي الجماعة المعنية بالنساء والجندر وتستجيب للمطالب الأساسية الموضَحة في الموجز الذي أطلقه مؤخراً أشقاؤنا وشقيقاتنا في فرقة العمل النسوية الأفريقية، وهي مجموعة من الأعضاء داخل الجماعة المعنية بالنساء والجندر وخارجها اجتمعوا لفرض المزيد من السلطة والحضور في حيّز مؤتمر الأطراف 27.

إمساكنا بزمام الأمور: مطالب النساء والفتيات الأفريقيات لمؤتمر الأطراف 27 يقدّم 27 مطلباً محدداً في ستة مجالات ذات أولوية نتضامن معها في الجماعة المعنية بالنساء والجندر. وهي تشمل 1) إشراك النساء والشباب في عمليات صنع القرار على الصعيد الوطني ولجهة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ؛ 2) الانتقال العادل والمنصف من الوقود الأحفوري للجميع؛ 3) توفير التمويل الكافي، والمتاح، والميسور التكلفة، والمرن، والمتمحور حول حقوق الإنسان كقضيّة عدالة وإنصاف؛ 4) حقوق الزراعة والأراضي؛ 5) الحلول التكنولوجية المستدامة، والمملوكة للمجتمع، والتي تقودها نساء؛ 6) التقاطع والاتساق مع الأطر الأوسع للتنمية المستدامة.

في الجماعة المعنية بالنساء والجندر، إنّنا نعزّز هذه المطالب الإقليمية، وإننا، من منظور عالمي، وبناءً على عدة سنوات من المناصرة الجماعية،[1] ندعو لتحقيق ما يلي للتوصّل إلى النتائج المرجوّة في مؤتمر الأطراف 27:

---

1. ضمان المشاركة الكاملة والشاملة للنساء -بكلّ تنوعهن- في جميع الإجراءات المناخية، وتعزيز تنفيذ خطة العمل لمسائل الجندر، من خلال مراجعة منتصف المدة. يجب أن تعترف نتائج مؤتمر الأطراف 27، في إطار البند المتعلّق بالنوع الاجتماعي على جدول الأعمال، بالواقع الحالي الذي يواجهه العالم من حيث كل من أزمة المناخ الطارئة وعدم المساواة الجندرية، وأن تحدّث الأنشطة للاستجابة على أفضل وجه للمجالات التي ينقص فيها التقدّم. ويشمل ذلك:

1) أخذ الدروس المستفادة من جائحة كوفيد-19 والمستمرة بعين الاعتبار، وكذلك الطرق التي أدّت بها إلى تفاقم عدم المساواة بين الجنسين، وسلّطت الضوء على العلاقة بين الحماية الاجتماعية والمجتمعات القادرة على التكيّف؛
2) الاستجابة للتوصيات الواردة في التقرير الفني لمنظمة العمل الدولية بشأن ضمان انتقال عادل حساس جندريا إلى اقتصاد منخفض الكربون؛
5) الاعتراف بالآثار الحالية التي تعاني المجتمعات المحلية في الخطوط الأمامية جراءها، بما في ذلك النساء والفتيات، في مواجهة الخسائر والأضرار المتزايدة بفعل التغيّر المناخي؛
8) الاستجابة للدور الأساسي الذي تؤدّيه النساء والفتيات، بكل تنوعهن، في مجال الزراعة، لا سيّما في تعزيز النماذج الزراعية البيئية، والتحديات التي يواجهنها من حيث الوصول إلى الأراضي والحقوق فيها؛
26) الاعتراف بالافتقار إلى وصول التمويل المناخي إلى مجتمعات ونساء القاعدة الشعبية والسكان الأصليين، فضلاً عن العمل على نطاق واسع على تنفيذ آلية مناخية حساسة جندريا على الصعيدين الوطني والإقليمي؛
27) ضمان الاتساق مع الجهود العالمية الأوسع نطاقاً للنهوض بالعمل عند التقاطع بين النوع الاجتماعي وتغيّر المناخ.

بالإضافة إلى ذلك، تدعو الجماعة المعنية بالنساء والجندر الأطراف كافة إلى **تعيين نقاط ارتكاز وطنية لشؤون النوع الاجتماعي وتغير المناخ[2] ودعمها، من خلال تطوير القدرات وتوفير الأدوات والموارد الكافية.**

---

2. الاعتراف بالخسائر والأضرار، وإنصافها والتعويض عنها -التدمير الفوري وغير المتكافئ المرتبط بالمناخ، الذي يحدث متجاوزاً محاولات التكيّف- من خلال الاعتراف بالمسؤوليات التاريخية والديون البيئية للبلدان الغنية والصناعية، والتمحور حول أكثر الناس والمجتمعات تهميشاً.

1) إنشاء مرفق مستقل للتمويل من أجل معالجة الخسائر والأضرار؛
2) نشر تقرير حول فجوة الخسائر والأضرار، على غرار تقرير فجوة التكيّف أو تقرير فجوة الانبعاثات -مع تركيز قويّ على الجندر؛
5) تحسين جمع البيانات المصنّفة حسب الجندر والجنس، وتحليل الخسائر والأضرار، بما في ذلك عن طريق إعطاء الأولوية للجهود الجماعية لتحديد الآثار غير المتناسبة والاحتياجات المتصلة بالأزمة المناخية.

---

[1] يمكن الاطلاع على وثائق المطالب الأساسية، التي سبق وضعها، على الموقع الإلكتروني للجماعة المعنية بالنساء والجندر هنا:
[2] اعتباراً من تشرين الأوّل / أكتوبر 2022، عيّنت 98 دولة، بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، نقاط ارتكاز وطنية للجندر وتغيّر المناخ.

3. تقديم التمويل المناخي بصفته قضية عدالة مناخية، واجتماعية وجندرية. ويشمل ذلك تحقيق هدف 100 مليار دولار أمريكي سنوياً على الأقل؛ وضمان أن يكون التمويل مستجيباً لمنظور النوع الاجتماعي، وزيادة نسبة التمويل القائم على المنح للتكيّف زيادة كبيرة؛ وتوفير أموال إضافية جديدة لتغطية الخسائر والأضرار.

1) توفير التوجيه لآليات تمويل مؤتمر الأطراف واتفاق باريس، لضمان تعزيز الوصول المباشر إلى التمويل للمنظمات والحركات المجتمعية، والشبابية، والنسوية، والمتعلقة بحقوق النساء التي تستجيب بشكل كاف لاحتياجات مجتمعاتها، وليس فقط الحكومات ووكالات الأمم المتحدة؛

2) تعزيز آليات جديدة لتقديم الخدمات المراعية جندريًا، من أجل دعم الوصول المباشر للمنظمات النسائية الشعبية، والمؤسسات الوطنية المعنية بالنساء والجندر، والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، إلى التمويل؛

5) ضمان المناقشات في إطار مسارات العمل بشأن هدف جماعي كمي جديد للتمويل المناخي، من أجل توفير تمويل نوعي وكمي يمكن أن يصل إلى الناس والمجتمعات المحلية، ويُقدَّم على ضوء مبادئ العدالة المناخية؛

8) توفير القيادة الوزارية للدعوة إلى إنشاء آلية لتسوية الديون السيادية برعاية الأمم المتحدة، التي يمكن أن تدعم الدول في إعادة هيكلة أو إلغاء ديونها بطريقة منصفة مع جميع الدائنين، ويُعترف بها ركيزة حيوية لتحقيق العدالة المناخية.

---

4. تفكيك الحلول الزائفة لتغير المناخ -لا سيّما التركيز على صافي الصفر، وتجارة وتعويضات الكربون، والحلول القائمة على الطبيعة- في مجالات المناخ والتنوّع البيولوجي.

1) الدعوة إلى الإنهاء الفوري للدعم المقدّم إلى التكنولوجيات غير المثبتة وذات المخاطر العالية مثل الهندسة الجيولوجية، واحتجاز الكربون وتخزينه، والطاقة الحيوية، والطاقة النووية، والطاقة المائية الكبيرة والطاقة الحرارية الأرضية، وتحويل النفايات إلى طاقة، وغير ذلك من الحلول الزائفة، والالتزام بخفض حقيقي للانبعاثات من خلال مبادرات تسعى للعدالة الجندرية، وتحويلية للنوع الاجتماعي، وقائمة على حقوق الإنسان، وتحكمها المجتمعات المحلية من أجل العمل المناخي؛

2) تعزيز حماية النظم البيئية الصحية، والتمحور حول قيادة الشعوب الأصلية، والمجتمعات المحلية، والنساء، بكل تنوعها، من أجل إدارة الأراضي بطرق مستدامة، من خلال النهُج القائمة على النظام البيئي، والموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة.

---

5. تعزيز انتقال عادل ومنصف للطاقة، من خلال التحوّل من الاقتصاد القائم على الوقود الأحفوري إلى نظام منخفض الكربون ومتجدّد الطاقة يدعم حقوق الإنسان للنساء ويدفع قدماً بالعدالة الاجتماعية والبيئية.

1) وقف الإعانات للوقود الأحفوري وإعادة توجيه الأموال العامة من الأنظمة العسكرية والسجنية نحو انتقال عادل ومنصف، بما في ذلك عن طريق تمويل منظمات حقوق النساء؛

2) التأكد من استرشاد جميع البرامج والمشاريع المناخية بتقييمات الأثر القبلية والبعديّة لحقوق الإنسان للنساء، لأجل ضمان صنع قرارات فعالة وشاملة، والمساءلة والشفافية.

---

6. الاستثمار في تعليم العدالة المناخية القادرة على التكيّف، والتحويلية للنوع الاجتماعي.

1) الالتزام بالاستثمارات المالية والسياسية في الدعم المباشر لتعليم النساء والفتيات ووصولهن إلى التعليم، لا سيّما في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، وكذلك في تبادل الدروس المستفادة حول وضع مناهج تعليمية تركّز على المناخ وتحويلية جندريا، ويمكن أن تدعم جميع الناس؛
2) تعزيز أنظمة التعليم لتكون أكثر قدرة على التكيّف وتحويليّةً للنوع الاجتماعي، كجزء من استراتيجيات التكيّف في المساهمات المحددة وطنياً وخطط العمل الوطنية، بما في ذلك من خلال وضع استراتيجيات التعلم المناخي الوطنية التي تؤدي إلى التحوّل في النوع الاجتماعي وتعترف بأهمية القيادة الشبابية، عن طريق إعطاء الأولوية للمشاركة المدنية، والحقوق، ومهارات الحياة الخضراء، وعمليات السياسة والنشاط، وضمان مشاركة الفتيات والشابات بشكل هادف في وضع هذه الاستراتيجيات.

---

7. تطبيق إطار للعدالة الاجتماعية ونهج قائم على حقوق الإنسان في العمل المناخي يشمل النطاق الكامل للصحة والحقوق الجنسية والإنجابية.

1) توفير التغطية الصحية الشاملة، وحصول الجميع على الخدمات الصحية المتعلقة بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية للنساء والفتيات، ودفع ذلك إلى إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ للاستراتيجيات الوطنية لتغير المناخ، والمساهمات المحددة وطنياً، وخطط التكيف وبرامجه وموازنته؛
2) الالتزام بالتمويل القوي والنسوي عند التقاطعات بين المناخ وصحة النساء، بما في ذلك الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، لتعزيز النظم الصحية القادرة على التكيّف مع المناخ، والاستثمارات في الحماية الاجتماعية التي تعالج الأسباب المنهجية الكامنة لأوجه الضعف أمام أزمة المناخ، بما يشمل النساء والفتيات والشعوب الأصلية.

---

8. الوفاء بالالتزامات المتعلقة بالجندر وسلامة النظام البيئي، من خلال التنفيذ والتحقيق الكاملين لأهداف التنمية المستدامة والتنوع البيولوجي.

1) ضمان الحق في المياه والصرف الصحي في جميع الإجراءات المناخية، وعلى وجه التحديد، تحقيق حصول الجميع، بحلول عام 2030، على مياه الشرب الأساسية، والصرف الصحي، والنظافة الصحية للأسر والمدارس والمرافق الصحية، وعلى الأقل، خفض نسبة السكان الذين لا يحصلون في المنزل على مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي ذات الإدارة الآمنة إلى النصف؛
2) حماية المحيطات، والغلاف الجليدي، والنظم البيئية الساحلية، والمجتمعات المحلية؛
5) وجوب عمل البلدان، في جميع الإجراءات المناخية، على ضمان حقوق حيازة الأراضي والسكن والملكية، والتنوع البيولوجي، والموارد الطبيعية، والإدارة التشاركية للأراضي، لجميع النساء والشباب الريفيين والحضريين، ومن القاعدة الشعبية، والسكان الأصليين بكل تنوّعهم.

لمناقشة هذه المجالات ذات الأولوية مع أعضاء الجماعة المعنية بالمرأة وشؤون النوع الاجتماعي، يُرجى التواصل مع زوكيسوا وايت
zukiswa@womengenderclimate.org

الموارد الأساسية

يرجى الاطلاع أدناه على وثائق المطالب السابقة للجماعة المعنية بالمرأة وشؤون النوع الاجتماعي، وعلى مواجيز القضايا التي توضح هذه المطالب المذكورة أعلاه بمزيد من التفصيل.

- مطالب الجماعة المعنية بالمرأة وشؤون النوع الاجتماعي الأساسية لمؤتمر الأطراف 26 (لمحة شاملة عن المطالب المذكورة أعلاه)
- موجز القضية: الخسائر و الأضرار
- موجز القضية: الحلول الزائفة
- موجز القضية: المحيط
- موجز القضية: الهجرة الناجمة عن المناخ
- موجز القضية: العدالة المناخية و الصحة و الحقوق الجنسية و الإنجابية